التقديمُ والتأخير في تفسيرِ ابن عرفة

أ م د : حبيب أحمد علي – محمد أحمد إبراهيم عبد الحميد

جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية.

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.6.2018.06

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدمةٌ

الحمد لله الذي بعث نبيه بالهدى والبيان ؛ بلسان عربي مبين ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون .

أما بعد ؛ فالقرآن الكريم هو السر المكنون الذي شغل ألباب العقلاء والحكماء, وأوقفهم حائرين مدهوشين أمام حسن نظمه المعجز الذي ما انفكت الأفكار سابحة في عُبابه ؛ للوصول إلى غرائب معانيه ودقائقها باحثة عن سر نظمه وإعجازه , مستكينة إلى شرعه ومنهاجه ، مبهورة بهدى تشريعه وأحكامه ، معترفة بالتقصير في بلوغ مراميه وأبعاده ، فهو حبل الله المتين ، الذي لا تنقضي عجائبه ، ، وصدق رب العزة تبارك وتعالى حين وصفه بقوله : { **يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا** } [النساء : 74] ، وقال جلّ شأنه : { **وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** } [الشورى : 52] .

وقد أخذت جانباً من ذلك في دراسة فرع من التراكيب النحوية , وهو التقديم والتأخير من تفسير ابن عرفة رحمه الله المتوفى في (ت803هـ) نظرا لما يتمتع به التفسير المذكور من فوائد ولمحات نادرة تستحق العناية والدراسة . وقد احتوى البحث على مقدمة ومباحث ثم الخاتمة , وجعلت الهوامش في نهاية البحث , وآخرا المصادر والمراجع . وقد قسمته على ثلاثة مباحث ثم إلى فقرات بحسب المادة المتوافرة في التفسير المذكور . المبحث الأول تقديم الأسماء احتوى على خمس فقرات : الأولى : تقديم النداء على الأمر . ثانيا : تقديم المبتدأ النكرة المخصوصة . ثالثا : تقديم معمول خبر(ما) على اسمها .رابعا : تقديم الجزاء على الشرط . خامسا : تقديم الخبر على المبتدأ . والمبحث الثاني : تقديم الفعل , وفيه فقرتان : الأولى : تقديم فعل الأمر على النداء . والأخرى : تقديم فعل الامر على فعل أمر آخر . وآخرا المبحث الثالث : تقديم وتأخير الجمل وشبهها . وهو من فقرتين , الأولى : تقديم جملة الفعل الماضي . والأخرى : تأخير الجار والمجرور .

وكان من أهم المصادر التي رجعت إليها : تفسير الكشاف للزمخشري (ت538هـ) وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) والتحرير والتنوير للطاهر مُحَمَّد ابن عاشور(ت 1339هـ) رحمهم الله جميعا وأسكنهم فسيح جناته .

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

المبحث الأول : تقديم الأسماء / أولا : تقديم النداء على الأمر :

إن التقديم والتأخير من سنن كلام العرب بل هو من خصائصه الذي جعل لغتهم أفصح اللغات وأجملها على مرّ الزمان . وقد جاءت أشعارهم وكلامهم الفصيح محتويا على التقديم والتأخير , وأنزلت آيات كثيرة فيها تقديم وتأخير سيأتي على بعض منها . قال الجرجاني ـ عن التقديم والتأخير ـ :((هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية . لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة . ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان . واعلم أن تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : منطلق زيد وضرب عمرا زيد . معلوم أن " منطلق " " وعمرا " لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله . كما يكون إذا أخرت وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا))[1] .

في قوله تعالى : ((**قَالَ يَآ ءَادَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ** ...)) [سورة البقرة : 33] .

قال ابن عرفة : ((إذا قدّم النداء على الأمر فيكون المراد تنبيه المخاطب واستحضار ذهنه لما يلقى إليه، وإن قدم الأمر على النداء كان ذلك دليلا على تأكيد طلبه وأنه هو (الاسم) (المقصود)))[2] .

وجاء في التحرير والتنوير: وقوله : ((**قالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ** ...))

((لما دخل هذا القول في جملة المحاورة جردت الجملة من الفاء أيضا كما تقدم في نظائره لأنه وإن كان إقبالا بالخطاب على غير المخاطبين بالأقوال التي قبله فهو بمثابة خطاب لهم لأن المقصود من خطاب آدم بذلك أن يظهر عقبه فضله عليهم في العلم من هاته الناحية

فكان الخطاب بمنزلة أن يكون مسوقا إليهم لقوله عقب ذلك : ((**قالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ**)) [سورة البقرة : 34] . وابتداء خطاب آدم بندائه مع أنه غير بعيد عن سماع الأمر الإلهي للتنويه بشأن آدم وإظهار اسمه في الملأ الأعلى حتى ينال بذلك حسن السمعة مع ما فيه من التكريم عند الآمر ؛ لأن شأن الآمر والمخاطِب إذا تلطف مع المخاطَب أن يذكر اسمه ولا يقتصر على ضمير الخطاب حتى لا يساوي بخطابه كل خطاب، ومنه ما جاء في حديث الشفاعة بعد ذكر سجود النبي وحمده الله بمحامد يلهمه إياها , فَيَقُولُ: ((**يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ**)) [(3)] وهذه نكتة ذكر الاسم حتى في أثناء المخاطبة كما قال امرؤ القيس : أفاطم مهْلا بعْض هذا التدلل [(4)].

وربما جعلوا النداء طريقا إلى إحضار اسمه الظاهر لأنه لا طريق لإحضاره عند المخاطبة إلا بواسطة النداء فالنداء على كل تقدير مستعمل في معناه المجازي)) [(5)].

ثانيا : تقديم المبتدأ النكرة المخصوصة :

في قوله تعالى : ((**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ**)) [سورة الانعام : 2]. جاء في الآية الأجل منكرا تعظيما لشأنها . قال ابن عرفة : ((وظاهر كلام سيبويه (ت180هـ)، وأكثر النحويين أن الأصل تقديم المبتدأ سواء كان نكرة لها مسوغ أو معرفة ، وظاهر كلام الزمخشري (ت538هـ): أن الأصل تأخيره إذا كان نكرة ؛ لأنه أورد سؤالا في سورة الأنعام في قوله تعالى: ((وَأَجَلٌ مُسَمى عِندَهُ))، قال: فما أوجب التقديم ؟ فإن قلت : المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره فلم جاز تقديمه في قوله :((**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**))؟ قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة ، كقوله ((**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**)) سورة البقرة : 221 . فإن قلت : الكلام السائر أن يقال : عندي ثوب جيد ، ولي عبد كيس ، وما أشبه ذلك ، فما أوجب التقديم ؟ فأجاب : بأن في تقديمه تعظيما لشأن الساعة)) [(6)] .

قال البيضاوي (ت685هـ): ((وأجل نكرة خصصت بالصفة ولذلك استغني عن تقديم الخبر والاستئناف به لتعظيمه ولذلك نكر ووصف بأنه مسمى أي مثبت معين لا يقبل التغير، وأخبر عنه بأنه عند الله لا مدخل لغيره فيه بعلم ولا قدرة ولأنه المقصود بيانه))[(7)] .

وأورد أبو حيان (ت745هـ) قول الزمخشري وأعترض عليه فقال : ((وقال الزمخْشري: ((فإنْ قلْت : الْمبْتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تقديمه فلم جاز تقْديمه في قوْله: وأجل مسمى عنْده .(قلْت) : لأنه تخْصيص بالصفة فقارب الْمعْرفة، كقوْله تعالى:((وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)) وهذا الذي ذكره من مسوغ الابتداء بالنكرة لكونها وصفت لا يتعين هنا أن يكون هو المسوغ ، لأنه يجوز أن يكون المسوغ هو التفصيل لأن من مسوغات الابتداء بالنكرة ، أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قوله :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ (8)

وقد سبق كلامنا على هذا البيت وبينا أنه لا يجوز أن يكون عندنا في موضع الصفة، بل يتعين أن يكون في موضع الخبر. وقال الزمخشري: (فإن قلت) : الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وما أشبه ذلك. قلت : ((أوجبه أن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم . قال أبو حيان : وهذا لا يجوز لأنه إذا كان التقدير وأي أجل مسمى عنده كانت أي صفة لموصوف محذوف تقديره وأجل أي أجل مسمى عنده ولا يجوز حذف الصفة إذا كانت أيا ولا حذف موصوفها وإبقاؤها، فلو قلت مررت بأي رجل تريد برجل أي رجل لم يجز))(9).

قال ابن هشام (ت761هـ):وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو:((**وَأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ**)) ؛ لأن النكرة قد وصفت بمسمى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة))(10).

وذكر خالد الأزهري(ت905هـ) رأي الزمخشري وأقره , إذ قال : ((وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ((**وَأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ**)) لأن النكرة وهي (أجل) قد وصفت (بمسمى)، فضعف طلبها للظرف ، فكان الظاهر في الظرف وهو (عنده) أنه خبر لـ(أجل)، لا صفة ثانية له . وفي الكشاف : أن تقديم المبتدأ هنا واجب ؛ لأن المعنى : وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة ، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم))(11). ولو نظرنا إلى اعتراض أبي حيان لوجدناه مثل تقدير الزمخشري لمعنى الآية وهو قوله : وأي أجل مسمى عنده . ومن نقل رأيه من المفسرين كابن عرفة لم ينقل هذا المعنى فكأنه تغاضى عنه والذي نقله بحرفه هو خالد الأزهري وكتابه ليس في التفسير فهو كتاب نحوي ؛

ثالثا : تقديم معمول خبر (ما) على اسمها :

قوله تعالى : ((**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**) [الحاقة : 47] .

قال ابن عرفة : ((واحتج بهذا ابن عصفور (ت 669هـ) في شرح الجمل الكبير على جواز تقديم خبر إن على اسمها، إذا كان ظرفا أو مجرورا ، لأنه قدم هنا معمول الخبر على الاسم ، مع أنه ليس باسم لـ (ما) ولا خبر لها، وقد منعوا (كان طعامك زيدا آكلا) كان ما ليس باسم لها، ولا خبر فإذا جاز ذلك فأحرى في (إنّ)))[12].

في كلام ابن عرفة لبس فإنه يقصد أن (ما) عاملة عمل(إن) من خلال قوله : ((فإذا جاز ذلك فأحرى في (إنّ))، والصواب أنها عاملة عمل (ما) الحجازية وفيها خلاف أيضا فمنهم قال أنها غير عاملة , وفي افتراض عملها فهي لا تحتمل إلا أن تكون المشبهة بليس (ما ـ الحجازية) . جاء في التبيان للعكبري(ت616هـ) : قوله تعالى: (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ) : (مِنْ) زائدة، و(أَحَدٍ) مبتدأ، وفي الخبر وجهان : أحدهما: (حاجزين) وجمع على معنى أحد، وجر على لفظ أحد ,وقيل: هو منصوب بما، ولم يعتد بمنكم فصلا وأما (منكم) على هذا فحال من أحد, وقيل: تبيين . والثاني : الخبر:(منكم) و(عن) يتعلق بحاجزين [13]. وهو قول وجيه وسليم وليس فيه تعقيد , وأسلم منه قول الباقولي (ت543هـ) في كتابه (إعراب القرآن) المسمى بـ (الجواهر) : وقال : ((فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ)) فهذا على الحجازية : (أحد) اسمها ، و (حاجزين) خبر له , ولم يبطل الفصل هنا عمل (ما)؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل ,وعلى التميمية:(حاجزين) نعت لـ(أحد) على المعنى , و(منكم) خبره))[14]. فعرفنا من القولين المتقدمين عدم حاجتنا إلى القول بتقديم معمول الخبر على الاسم , وأكثر المفسرين وأصحاب كتب إعراب القرآن لم يذكروا ما قاله ابن عرفة ـ رحمه الله ـ إلا قليل منهم , وما دام غيرهم قد ذكر ما تطمئن له النفس , ولا نتعرض فيه لمنع أحد من أئمة النحو ولا لمذهب معين ؛ فنأخذ به .

رابعا : تقديم الجزاء على الشرط :

. في قوله تعالى:((**وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ**)) [سورة النساء : 12].

قال ابن عرفة :((عادة الطلبة يوردون هنا سؤالا وهو أن هذه الجملة الشرطية قدم عليها جزاؤها في اللفظ وإن كان المعنى مؤخرا عنها، والجملة التي بعدها أخر عنها جزاؤها، فما السر في ذلك ؟

وأجيب : بأن الجزاء في الأولى كالمقتضي ، والشرط كالمانع ، والمانع متأخر على المقتضي، فالحكم اقتضى أن للأزواج من زوجاتهم النصف والولد كالمانع، فقال ابن عرفة: إنما عادتهم يجيبون بأن حكم الأول شرط بوصف عدمي، وهو عدم الولد والأصل في الأشياء العدم ، فالجزاء فيها ثابت بالأصالة من غير شرط فيه ، والجزاء في الثانية مترتب على أمر وجودي ، والمترتب على الوجود متأخر عنه في الوجود فلذلك أخر عنه في اللفظ))[15].

وجواز تقديم الجزاء على الشرط هو مذهب الكوفيين وأبي زيد الأنصاري(ت215هـ) والمبرِد (ت285هـ) [16].

ومنع ذلك جمهور البصريين . ولكن اسلوب تقديم جواب الشرط على الشرط وارد في القرآن ومن ذلك قوله تعالى : ((**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**))[17] , قال سراج الدين النعماني(ت775هـ)- في كتابه (اللباب في علوم الكتاب) في تفسيره للآية : ((وهذه جملة شرطية قدم فيها الجزاء على الشرط ، والتقدير: إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا فمن الذي يقدر أن يدفعه عن مراده ومقدوره . وقوله: ((**فَمَن يَمْلِكُ مِنَ الله شَيْئاً**)) أي : فمن يملك من أفعال الله يملك من أفعال الله شيئا، والملك هو القدرة، أي : فمن الذي يقدر على دفع شيء من أفعال الله)[18].

وبه قال الفخر الرازي (ت606هـ) في تفسيره للآية .

وجاء في (تمهيد القواعد) : ((أنّ في جواز تقديم الخبر ومنعه أربعة مذاهب , والثالث مذهب أبي عثمان المازني(ت249هـ) وهو : إن كان ماضيا فلا يجوز تقديمه , وإن كان مضارعا جاز . والرابع مذهب بعضهم وهو: أنه يجوز تقديم الجزاء فيما كان الشرط فيه ماضيا أو كانا معا ماضيين))[19].

خامسا : تقديم الخبر على المبتدأ.

قد مرّ في الفقرة السابقة ذكر المذاهب في جواز تقديم الخبر ومنعه وأنها أربعة مذاهب , وهو في الآية القادمة مقدم جوازا لأن المبتدأ معرف بالإضافة وهو (حصونهم) .

قوله تعالى : ((**وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**)) [سورة الحشر : 2]

قال ابن عرفة : قال الزمخشري : ((هلا قيل : وظنوا أن حصونهم مانعتهم، فهو أخص من قوله : (أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ)، وأجاب: بأن في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم . أراد أن التقديم للاهتمام بوصف المنع، وهذا نص في أن حصونهم مبتدأ ومانعتهم خبره، واختار أبو حيان أن مانعتهم خبر أن وحصونهم فاعل به، فإن قلت: هلا كان مانعتهم مبتدأ وحصونهم خبر، فيجاب عنه بوجهين :

الأول: أن المبتدأ يكون أخص من الخبر، ومانعتهم هنا أعم من الحصون؛ لأنهم لم يحصروا المنع في الحصون، بل ظنوا أنهم يتمتعون بها وبكثرة عُددهم وعَددهم وقوتهم، كما أشار إليه الزمخشري .

الثاني: أن مانعتهم اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، فإضافته محضة على سبيل التنزل ، والمراد منه رسول الله – صلى الله عليه وسلم)) [(20)].

وجاء في (الدر المصون) : قوله: ((مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم)) فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ(حصونُهم) مبتدأً، و(مانِعَتُهم) خبر مقدم , والجملة خبر(أنهم) لا يُقال: لم لا يقال:(مانِعَتُهم) مبتدأٌ؛ لأنه معرفةٌ و(حصونُهم) خبره. ولا حاجةَ لتقديم ولا تأخير؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ عن الحصون، ولأنَّ الإضافةَ غير مَحْضَة، فهي نكرة. والثاني : أَنْ يكونَ(مانِعَتُهم) خبرَ أنهم (وحصونُهم) فاعل به. نحو: إن زيدا قائم أبوه، وإن عمرا قائمة جاريته. وجعله الشيخ ـ يعني أبا حيان ـ أولى؛ لأن في نحو: قائم زيد على أن يكون خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا خلافا والكوفيون يمنعونه فمحل الوفاق أولى))[(21)].

المبحث الثاني : تقديم الفعل : أولا : تقديم فعل الأمر على النداء :

وقال أيضا : في قوله تعالى : ((**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**)) سورة يس : 59 :((الأصل تقدم النداء على الأمر، لكنه قدم الأمر هنا ؛ لأن في النداء إقبالا على المنادى فبدأ بالأمر؛ لأن المقام مقام خزي لهم ، وتبكيت وإعراض عنهم))[22]

وفي تقديم الأمر في الآية معانٍ أخرى منها أنه فيه تهكم لهم وتصغير فلو بدأ بهم لكان لهم فضل البدء بذكرهم ولكنه قال :(وامتازوا) بمعنى تفرقوا وانعزلوا فالسامع لا يدري مَن المأمور بالتميُّز وعندما قال :(أيها المجرمون) عرفوا أنهم المقصودون وهذا فيه زيادة في إذلالهم وعذابهم , فلم يحصلوا على شرف ذكرهم في بداية الكلام , ولأن من عادة العرب أن تقدم مَن تهتم بذكره في بداية الكلام وتستهل به ؛ لذلك كان المبتدأ أعرف من الخبر ؛ لأنه المتكلم عنه والجملة كلها تأتي لأجله ؛ فهم لا يستحقون هذا الاهتمام . لذلك قال الله تعالى : ((**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ**)) [سورة يوسف : 29].

على لسان الشاهد الذي من أهلها أو العزيز زوجها , فبدأ بذكر يوسف . عليه السلام . من غير أي شيء يتقدمه حتى أداة النداء حذفت كي يبدأ باسمه تكريما له على عفته وتركه الوقوع في الفاحشة . قال الزمخشري :(([يُوسُفُ] حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له وتلطيف لمحلّه))[23] .

ثانيا :. تقديم فعل الأمر على فعل أمر آخر :

تقدم الفعل (اقتلوهم) على (أخرجوهم) له معان منها : البدء بأمر القتل لزيادة تخويفهم وترهيبهم من أن يأذوا المسلمين بشيء .

في قوله تعالى :((**وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ**))[سورة البقرة : 191]

قيل لابن عرفة : "في ظاهر الآية تنافٍ لأن ((اقتلوهم حيث ثقفتموهم)) يقتضي الأمر باستِئْصالِهِم وعدم إحياءً أحد (منهم) فلا يبق للإخراج محل ,وقوله: ((وَأَخْرِجُوهُم)) يقتضي إحياء بعضهم حتى يتناوله الإخراج .

فأجاب بوجهين: الأول منهما : أنّ الاستيلاء عليهم تارة يكون عاما بحيث لا تبقى لهم ممانعة بوجه، فهنا يقتلون وتارة يكون (دون) ذلك بحيث يتولّى المسلمون على وطنهم (ويمتنعون) هم منهم في حصن ونحوه، حتى لا يكون لهم قوة على المسلمين ولا للمسلمين قدرة على قتلهم فهنا يصالحونهم على أن يخرجوا لينجوا بأنفسهم خاصة.

الثاني : أنهم يخرجون أولا ثم يقتلون بعد الإخراج والواو لا تفيد رتبة ففي الآية التقديم والتأخير))[24] .

وقد لا يكون في الآية تقديم لأن الأمر بالقتل يكون مع القدرة على ذلك , وإخراجهم يكون إذا لم يستطيعوا قتلهم . ويقوي ما قلتُ قول الطبري (ت310هـ) رحمه الله . إذ قال : ((يعني تعالى ذكره بذلك : واقتلوا أيها المؤمنون الذين يقاتلونكم من المشركين حيث أصبتم مَقاتلهم وأمكنكم قتلهم ، وذلك هو معنى : قوله":((حيث ثقفتموهم)) وقال أيضا : فمعنى :((واقتلوهم حيث ثقفتموهم))، : اقتلوهم في أي مكان تمكنتم من قتلهم ، وأبصرتم مقاتلهم , قال الطبري : يعني تعالى ذكره بذلك: واقتلوا أيها المؤمنون الذين يقاتلونكم))[25] .

المبحث الثالث : تقديم وتأخير الجملة وشبهها :

أولا : تقديم جملة الفعل الماضي وحقها التأخير :

. في قوله تعالى: ((**أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**)) [سورة الكهف : 79]

جاءت الجملة البادئة من (فأَردتُ) . وهو في الآية المسبب مقدمة على العلة وهي اغتصاب الملك لكل سفينة صالحة .

قال ابن عرفة :((أورد الزمخشري سؤالا: اغتصاب الملك للسفن سبب لتعييب الخضر لهذه السفينة ، فهو مقدم عليه فلم أخر عنه؟ " وأجاب: بأن السبب فيه أمران كونها للمساكين ولخشية الاغتصاب ، فوسط المسبب بين علتيه ؛ كقولك: زيد في ظني قائم . قال ابن عرفة: وعادتهم يجيبون بأن الحكم تارة يؤتى به مقرونا بعلته، وتارة يؤتى به بسؤال محتاجاً جواباً عنه فيؤخر العلة . وهذا كما يقول السماكي : وهم وتنبيه ، وذلك أن ركوبها للمساكين ليس

بعلة في إعابتها ؛ بل يتوهم أنه علة في العكس، فيقول القائل: فلم أعابها وهي للمساكين؟ فيقال: خشية اغتصاب الملك لها ".

وقال الطيبي : أخر العلة فيكون بيانا للسبب والارتباط الذي بين العلة وهي المسكنة، وبين المعلول .

فقال ابن عرفة : بل هي جواب عن السؤال متوهم إيراده على جعل المسكنة سببا في إعابة السفينة))([26]).

وكلام الزمخشري هذا نصه :((فإن قلت قوله :((**فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها**)) مسبب عن خوف الغصب عليها فكان حقه أن يتأخر عن السبب ، فلم قدّم عليه؟ قلت: النية به التأخير، وإنما قدم للعناية، ولأنّ خوف الغصب ليس هو السبب وحده، ولكن مع كونها للمساكين، فكان بمنزلة قولك: زيد ظني مقيم)) [(27)].

وإنما أورد ابن عرفة كلام الزمخشري بالمعنى مع بعض الزيادة لعلها منه للتوضيح .

وتعقب ابن المنير الاسكندري (ت683هـ) في حاشيته على الكشاف قولَ الزمخشري هذا . فقال : ((وكأنه جعل السبب في إعابتها كونها لمساكين ، ثم بين مناسبة هذا السبب للمسبب بذكر عادة الملك في غصب السفن ، وهذا هو حد الترتيب في التعليل أن يرتب الحكم على السبب ثم يوضح المناسبة فيما بعد ، فلا يحتاج إلى جعله مقدما والنية تأخيره، والله أعلم)) [(28)].

وأكد البيضاوي (ت691هـ) كون الآية فيها تقديما , فقال : ((وكان حق النظم أن يتأخر قوله : (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها) عن قوله : (وَكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ) لأن إرادة التعييب مسببة عن خوف الغصب وإنما قدم للعناية أو لأن السبب لما كان مجموع الأمرين خوف الغصب ومسكنة الملاك رتبه على أقوى الجزأين وأدعاهما وعقبه بالآخر على سبيل التقييد والتتميم))[(29)].

و للطاهر ابن عاشور رأي يقوي كلام البيضاوي في كون الآية فيها تقديم , إذ قال: ((وجملة (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعيبَها) متفرعة على كل من جملتي فكانت لمساكين، (وكانَ وَرَاءَهم مَلِكٌ) ، فكان حقها التأخير عن كلتا الجملتين بحسب الظاهر، ولكنها قدمت خلافا

لمقتضى الظاهر لقصد الاهتمام والعناية بإرادة إعابة السفينة حيث كان عملا ظاهره الإنكار وحقيقته الصلاح زيادة في تشويق موسى إلى علم تأويله ، لأن كون السفينة لمساكين مما يزيد السامع تعجبا في الإقدام على خرقها. والمعنى: فأردت أن أعيبها وقد فعلت. وإنما لم يقل: فعبتها، ليدل على أن فعله وقع عن قصد وتأمل , وقد تطلق الإرادة على القصد أيضا))[30].

ثانيا : تأخير الجار والمجرور والتقدير تقديمه :

. قال عرفة في قوله تعالى :((**وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ**))[سورة آل عمران : 166]

إن ابن عطية قال :((فيها تقديم وتأخير، أي بأذن الله ما أصابكم))[31]. والذي قاله ابن عطية (ت542هـ) هذا نصه : ((الخطاب بقوله تعالى : وَما أَصابَكُمْ للمؤمنين، والْجَمْعانِ هما عسكر النبي صلى الله عليه وسلم وعسكر قريش يوم أحد ودخلت الفاء في قوله : فَبِإِذْنِ اللَّهِ رابطة مشددة ، وذلك للإبهام الذي في ما فأشبه الكلام الشرط ، وهذا كما قال سيبويه : الذي قام فله درهمان ، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء، وكذلك ترتيب هذه الآية ، فالمعنى إنما هو، وما أذن الله فيه فهو الذي أصاب، لكن قدم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حسهم ، والإذن : التمكين من الشيء مع العلم به))[32].

فكلام ابن عطية يفهم منه التقديم والتأخير ولكن ابن عرفة جاء به ملخصا . وذكر أبو حيان كلام ابن عطية أيضا ولكنه لم يقره ورده عليه إذ قال : ((وادعى ـ ابن عطية ـ تقديما وتأخيرا، ولا تحتاج الآية إلى ذلك، لأنه ليس شرطا وجزاء فيحتاج فيه إلى ذلك، بل هذا من باب الإخبار عن شيء ماض، والإخبار صحيح. أخبر تعالى أن الذي أصابهم يوم أحد كان لا محالة بإذن الله، فهذا إخبار صحيح، ومعنى صحيح، فلا نتكلف تقديما ولا تأخيرا، ونجعله من باب الشرط والجزاء))[33].

ويقوي رأي أبي حيان ما ذكره القرطبي(ت671هـ) في بيان الآية , قال :((يعني يوم أحد من القتل والجرح والهزيمة. (فبإذن الله) أي بعلمه. وقيل: بقضائه وقدره. قال القفال: أي

فبتخليته بينكم وبينهم، لا أنه أراد ذلك. وهذا تأويل المعتزلة. ودخلت الفاء في(فبإذن اللَّهِ) لأن(ما) بمعنى الذي . أي والذي أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله، فأشبه الكلام معنى الشرط، كما قال سيبويه (ت180هـ) :((الذي قام فله درهم))[34].

لكن المقرر عند النحاة أن الشرط يكون للمستقبل والآية تتكلم عن موقعة أحد وهي في الزمن الماضي , فأجاب السمين الحلبي(ت756هـ) عن هذا الإشكال . في ما يظهر . فقال : ((قوله تعالى: (وَمَآ أَصَابَكُمْ): (ما) موصولةٌ بمعنى الذي في محلِّ رفعٍ بالابتداء , و((فَبِإِذْنِ الله)) الخبر، وهو على إضمارٍ تقديرُه : فهو بإذنِ الله ، ودَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط نحو: الذي يأتيني فله درهم , وهذا على ما قَرَّره الجمهورُ مُشْكِلٌ ، وذلك أنهم قَرَّروا أنه لا يجوز دخولُ هذه الفاء زائدةً في الخبر إلا بشروط ، منها : أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى ، وذلك لأنَّ الفاء إنما دخلت للشبه بالشرط ، والشرط إنما يكونُ في الاستقبالِ لا في الماضي ، لو قلت: الذي أتاني أمس فله درهم , لم يَصِحَّ، و (أصابَكم) هنا ماضٍ في المعنى لأنَّ القصةَ ماضيةٌ فكيف جاز دخولَ هذه الفاءِ ؟ وأجابوا عنه بأنه يُحْمَلُ على التبيين أي: وما تبَيَّن إصابته إياكم , كما تأوَّلوا : ((**وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ**))[35] أي: إنْ تَبَيَّن ، وهذا شرطٌ صريح . قلت: وإذا صح هذا التأويل فَلْتُجْعل (ما) هنا شرطاً صريحاً، وتكونُ الفاء داخلةً وجوباً لكونِها واقعة جواباً للشرط . وقال ابنُ عطية :((يحسن دخول الفاء إذا كان سبب الإعطاء، وكذلك ترتيب هذه ، فالمعنى إنما هو : وما أذن الله فيه فهو الذي أصابكم ، لكن قدم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حسهم . والإذن : التمكين من الشيء مع العلم به , وهذا حسن من حيث المعنى ، فإن الإصابة مترتبة على الإذن من حيث المعنى . وأشار بقوله (الأهم والأقرب) إلى ما أصابهم يوم التقى الجمعان))[36].

تم البحث والحمد لله , وهو نبذة مختصرة عن التقديم والتأخير في تفسير وإلا فهو كثير فمن أراد الاستزادة فليراجعه , وهو ليس عنده فقط بل يوجد عند غيره وبالأخص الكتب التي اهتمت بمعاني القرآن الكريم وبيانه وليكن عبد القادر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الوجهة الأولى . ومن الله التوفيق .

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

الخاتمة أو النتائج

1 . تميّز ابن عرفة بطريقة عرضه وأسلوبه ؛ وهي طريقة أهل المغرب العربي من التفصيل والشرح والبسط متمسكين بطريقة البحث والإملاء التقليدية, وفي الوقت نفسه لم تغب عنه طريقة أهل المشرق بالاختصار غير المخل والتفصيل غير الممل .

2 . أنّ ابن عرفة لم يتولَ كتابة تفسيره ؛ بل قام طلابه بكتابته ويظهر ذلك من خلال قولهم قال ابن عرفة أو سأل ابن عرفة , وما شابه ذلك .

3 . أن التقديم والتأخير كثير في القرآن الكريم لا يتفطن إليه إلا الذي يتبحر في فهم الآيات

4 . تعلُق ابن عرفة بآراء الزمخشري وابن عطية والبيضاوي جعله متبعا لطريقتهم ؛ فلم يظهر له رأي يخالفهم فإيراده لأقوالهم كان إقرارا منه وتأييدا .

5 . أن التقديم والتأخير لا يكون بين المتلازمين فحسب كالمبتدأ والخبر بل يكون في شيئين ليس بينهما تلازم كتقديم جملة على جملة كان حقها أن تتأخر عنها ؛ مثلما حصل في الآية التاسعة والسبعين من سورة الكهف في تقديم (**فَأَرَدْتُ أَنْ أعيبَها**) على (وَكانَ وراءَهُمْ مَلِكٌ يأخُذُ كُلَّ سَفينَةٍ غَصباً) .

6 . أن النكرة قد تأتي للتعظيم والتهويل وجاء ذلك في قوله تعالى ((**ثُمَّ قَضى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**)) فالأجل المسمى عند الله هو الساعة ونكرت تعظيما لها وشدة هولها .

7 . أن (ما) في قوله تعالى :((**وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ**)) فيها معنى الشرط ولذلك اقترنت الفاء في جوابه في قوله (فبإذنِ اللهِ) ويقدر التبيين في بعد الشرط لأنه لا يكون في الماضي بل في الاستقبال ؛ فيكون التقدير : وما تبيّن إصابته إياكم .

الهوامش

(1) دلائل الإعجاز : 96

(2) تفسير ابن عرفة : 1 / 98 .

(3) الحديث : في مسند أحمد برقم (12824)ج209/20. والسنن الكبرى للنسائي (11066)ج76/10.ومسند أبي يعلى (2899)ج278/5 .

(4) ديوان امرؤ القيس / شرح المعلقة (ص : 32) .

(5) ينظر : التحرير والتنوير : 1 / 417 . 418 .

(6) تفسير ابن عرفة : 3 / 292 .

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 2 / 153 .

(8) البيت لأمرئ القيس في ديوانه / شرح المعلقة (ص : 31) .

(9) البحر المحيط في التفسير : 4 / 433 .

(10) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1 / 211 .

(11) شرح التصريح على التوضيح : 1 / 219 .

(12) تفسير ابن عرفة : 4 / 285 .

(13) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1238 .

(14) إعراب القرآن للباقولي : 1 / 375 .

(15) تفسير ابن عرفة : 2 / 11 .

(16) شرح التسهيل لابن مالك : 4 / 86 .

(17) سورة المائدة : 17

(18) اللباب في علوم الكتاب : 7 / 262 .

(19) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 9 / 4374 .

(20) تفسير ابن عرفة : 4 / 191 .

(21) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 10 / 277 . 278 .

(22) تفسير ابن عرفة : 3 :354

(23) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : 2 / 435

(24) تفسير ابن عرفة : 231/1. 232 .

(25) جامع البيان في تأويل القرآن : 564/3 .
(26) تفسير ابن عرفة : 3 / 98 .
(27) الكشاف : 2 / 741 .
(28) الانتصاف من الكشاف : 2 / 741 .
(29) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 3 / 290 .
(30) التحرير والتنوير : 16 / 12 .
(31) تفسير ابن عرفة : 1 / 441 .
(32) المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز : 538/1 .
(33) البحر المحيط في التفسير : 3/ 422 .
(34) الجامع لأحكام القرآن : 4/ 265 .
(35) سورة يوسف : 27 .
(36) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون :3/ 475 .

المصادر والمراجع

. (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) = (تفسير البيضاوي)تأليف : ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن مُحَمَّد الشيرازي البيضاوي تحقيق : مُحَمَّد عبد الرحمن المرعشلي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى - 1418 هـ .

. (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام المحقق: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , الطبعة: الثانية .

. (البحر المحيط في التفسير) أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي المحقق: صدقي مُحَمَّد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: 1420 هـ

. (التبيان في إعراب القرآن) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري تحقيق : علي مُحَمَّد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

. (التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد») مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي . الطبعة التونسية دار النشر : دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997 م

. (تفسير ابن عرفة) مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله تحقيق : جلال الأسيوطي الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 2008 م .

. (تفسير القرآن العظيم) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي تحقيق: سامي بن مُحَمَّد سلامة الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م .

. (شرح التسهيل المسمى :« تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ») مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة ، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى 1428 هـ .

. (جامع البيان في تأويل القرآن) مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري . تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة : الأولى ، 1420 هـ - 2000 م .

. (الجواهر الحسان في إعراب القرآن) علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو 543هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري الناشر: دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت الطبعة: الرابعة - 1420 هـ

. (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي المحقق: الدكتور أحمد مُحَمَّد الخراط , الناشر: دار القلم، دمشق .

. (دلائل الإعجاز) المؤلف : أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني , الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت , الطبعة الأولى ، 1995 , تحقيق : د.مُحَمَّد التنجي

. (ديوان امرِئ القيس) امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار . اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة : الثانية، 1425 هـ - 2004 م

. (ديوان طرفة بن العبد) طرفَة بن العبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي المحقق: مهدي مُحَمَّد ناصر الدين الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الثالثة، 1423 هـ - 2002 م .

. (السنن الكبرى) أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي حققه وخرج أحاديثه : حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له : عبد الله بن عبد المحسن التركي , الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة : الأولى ، 1421 هـ - 2001 م .

. (شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ – 2000م .

. (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – 1407 هـ .

. (اللباب في علوم الكتاب) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي مُحَمَّد معوض الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، 1419 هـ – 1998م .

. (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي تحقيق : عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد : دار النشر : دار الكتب العلمية – لبنان – 1413هـ 1993م , الطبعة : الأولى .

. (مسند الإمام أحمد بن حنبل) أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر الناشر: دار الحديث – القاهرة الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م

. (مسند أبي يعلى) المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: 307هـ) المحقق: حسين سليم أسد , الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق . الطبعة: الأولى، 1404 - 1984 .

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية